

مواصفات

اعترافات رئيس هيئة!

□ محمد المصري

أولاً سألت النظافة هذه تحتاج إلى عناية خاصة لا عكسها! ولذا لابد من الاستعانة بالخدمات، حتى تعلم منهم كيف تنظف أنفسنا. ورغم أن ديننا الإسلامي هو أول من حثنا على النظافة.

وإذا كان السيد رئيس مجلس الإدارة يؤكد بكل بساطة أن هذه ليست بدعة، فإني أفتح عليه أن يعاقد لنا أيضاً مع شركات أخرى لتنظيف منازلنا ومصالحنا الحكومية وشركاتنا ومخازننا!

إني أقول للسيد الرئيس: إنه بدلاً من أن يعاقد مع شركة أجنبية لتنظيف قطاراتنا ويكلف الدولة العملات الصعبة التي نحن في أشد الحاجة إليها لبدء التنمية القومية، بدلاً من هذا يندد الرقابة على العمال المصريين المختصين بالنظافة بمحارسة عملهم بأدلة وإعلام... ويوفر لهم الأدوات اللازمة للنظافة، ويضع معهم سياسة التواب للمحسن منهم بعرض الحوافز والمكافآت لهم... والعقاب للمخلفين والمقصر منهم. وأعتقد أن هذه الطريقة ستكون أفضل فلت مرة من الاستعانة بالخدمات، لتنظيف مايلقه أيدينا وأرجلنا!

وأخيراً... إني أوجه الدعوة للمهندس عبد المنعم حشمت لتركب قطار الوجه القليل معاً - بتذكرة على حساب من السوق السوداء - ليبي نظمه ماوصل إليه حال هذا القطار بالذات من سوء وإفلاس... وكيف نحتم كرامة الإنسان في هذا القطار. وإني أعتقد بعد هذه الدعوة أنه سيكون عن إلقاء مثل هذه التصرعات والاعترافات مرة ثانية.

أبت واستمعت بطريق الصدقة إلى المهندس عبد المنعم حشمت رئيس مجلس إدارة السكة الحديد. يعترف بسوء حالة السكة الحديد في مصر، وبالبنى مارأيت ولاصحت، ولينه مااعترف هو أبداً!

فقد قال الرجل رداً على سؤال في التلفزيون حول مشاكل القطارات التي تراجعت في السوق السوداء على مرأى وسمع من الجميع، خاصة في أيام الإجازات والعطلات السنوية. إن هذه الظاهرة - بلفظ مع التذكير في السوق السوداء - ظاهرة عالمية، وإني لست موجودة في قطارات مصر فقط لكنها موجودة في كل دول العالم.

وإني أقول للمهندس عبد المنعم حشمت رئيس مجلس إدارة السكة الحديد:

إنه بدم بارد يعترف بوجود السوق السوداء في محطات مصر كلها من الإسكندرية إلى أسوان. وأن هذا ليس عيباً في رأيه... فلماذا لا يدرس أسباب هذه الظاهرة للوصول إلى الحل المناسب. بدلاً من أن نلوك المواطن... للعلاء... نبدأ لتجار السوق السوداء... ولاستغلال موافق شبانك قطع التذاكر بالمحطات!؟

أما النقطة الثانية التي تارولا في حديثه... فكانت عن قلادة القطارات وعدم نظافتها قال: إن الهيئة تعاقبت مع إحدى الشركات الأجنبية لتتولى تنظيف القطارات في مصر.

وقال بالحرف الواحد: إن هذه ليست بدعة. ولكن توجد شركات أجنبية للنظافة في مصر... تتولى نظافة بعض الأماكن - بقصد مطار القاهرة.

وأجاب أن أقول للمهندس حشمت: وهل هي شطارة منه أو شطارة من أية هيئة أن تعاقد مع شركة أجنبية لتقوم بتنظيف كل من المصريين خارجون عن تنظيف مايلقه بأيدينا؟

نظافة

البضائع المهربة والغلاء!!

□ طلعت يونان

القضية الثانية: أنها تمثل عبئاً قديماً على عجلة التنمية لأنها تستنزف ثروة كبيرة من العملة الصعبة الخزينة بكيات كبيرة لدى تجار السوق السوداء وعصابات المهربين وهي مبالغ تخرج من البلاد بطريق غير مشروع ولا تعيد البلاد منها أية فائدة.

القضية الثالثة: أن هذه التجارة ترضى تطلعات طلبة جديدة تنحرف إلى طرق مدمرة لكل تطور تقدمي يهدف إلى القضاء على الطبقات المستغلة والمستغلة في الغلاء والقرصنة غير المشروع.

القضية الرابعة: أن كل اتساع في سوق السلع المهربة هو معول مدمر لكل نصيب من أجل تكوين وتنشيط القيم الوطنية الخاصة باحتياجاتها صناعة الوطن وإنتاجه وهي سلاح تستخدمه القوى المعادية لتطويرنا لأصناف فائقة الطماطم العالم على الإنتاج والشهيرة بطيخة وكفافة منتجاتنا والتصدير من شأنها القضية الخامسة: أن هذا العمل غير المشروع يساعد على تكوين قيم وأخلاقيات تقوم على التطلعات الطبقية الاستغلالية والتقليدية، ويشجع على استخدام أسلحة العنف والرشوة والخداع ونشر الرأى الجديدة من الفساد وخاصة في محيط ثرائه وأهم من هذا كله أن هذه البضائع المهربة أدت إلى رفع أسعار كافة السلع المماثلة وهي المسؤولة الأولى عن (العلاء) التي يجمع بولذ بصعوبة ومعاملة في مواجهة كل القوى المعادية للتنمية ليأتى المولود الجديد محترقا مدفوعاً بعانى من عاهات وأمراس الجميع الاستغلاقي القديم.

أوليس العار أن يكون الدخل في مصر من أقل للدخول في العالم كله ثم نجد في أسواقنا أغل وأحدث ما تنتجه باريس من عطور وأزياء وما تنتجه أوروبا كلها - بل أمريكا وكل الدول الحديثة - من كماليات وأسعار خيالية تتوق بكثير ثمنها هناك ثم بعد ذلك نبحث عن أسباب للغلاء والشكوى العامة منه والظلمة عليه.

إن ما يرضى على الماعول وهو التهرب والتبليس يجب أن يصادر فوراً وأن تلقى من شوارعنا ومدنا هذه الحملات المثيرة للجهالين والتي تنج الغلاء!

السوق المصرية - في القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى جميعاً - قد أفرقت بالبضائع المهربة بشكل متزايد خلال هذا العام.

ول الشهور الأخيرة شهدت الأسواق افتتاح حواشٍ جديدة متخصصة فقط لبيع هذه السلع «بوكيات»!

واللاحظ أن هذه السلع: أولاً: ترضى رغبات وطلبات طبقات اجتماعية متميزة أو طبقات صغيرة ذات تطلعات أكثر من قدرتها الاقتصادية والاجتماعية - وهي سلع ليست أغنية الشعب في حاجة إليها وهي لا تمثل أية ضرورة اجتماعية أو اقتصادية! ثانياً: أن 99% من هذه السلع يوجد له بديل إنتاج المصانع المصرية مثل الحبوب والملابس الصوفية والخميرة ومعاجين الأسنان والصابون وغيرها كثير.

ثالثاً: أن التجارة في هذه السلع أصبحت ميداناً رحياً لتحقيق أرباح خيالية ساعدت على ظهور فئات اجتماعية ذات تفكير وأعمال متحررة وتطلعات وأحاليه القطاعية كما أنها سحبت وتسحب من مجال الادخار والإنتاج والعمل المنتج مبالغ طائلة.

إن قضية البضائع المهربة غير في واقعنا اليوم ونحن نحارب كل صور الفساد والاستغلال في المجتمع مجموعة من القضايا العامة:

القضية الأولى: أن هذه البضائع تمثل منافسة مع صناعة الوطنية والثابتة التي هي في حاجة إلى دعم وتطوير وحماية.

